المنتصف الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/١٢/٧ الموافق ٣ جمادي الأولى ١٤٤٣هـ العدد ٥١٩ السنة التاسعة عشرة

تقديرات أمنية استراتيجية إسرائيلية مستجدة: صيغة الصراع العربي - الإسرائيلي بشكلها المألوف آخذة بالتفكّك!

صفحة (٢)

عودة الصراع حول «من هو اليهودي» .. مشروع قانون جديد يدعو إلى تسهيلات في عملية تهويد الإسرائيليين!

صفحة (٣)

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

منصة ليفياثان للغاز الطبيعي كما تبدو من شاطئ قيسارية. (أ ف ب)

مسؤولون وخبراء: إسرائيل بعيدة عن أزمة الطاقة .. قضية أزمة المناخ أمنية أيضاً!

كتب برهوم جرايسي:

رأى مسؤولون حكوميون وخبراء إسرائيليون، في سياق مؤتمر بشأن الطاقة والمناخ عقد الأسبوع الماضي في تل أبيب، أن إسرائيل بعيدة عن أزمة الطاقة العالمية، بفعل المخزون وسيطرتها على حقول غاز في البحر الأبيض المتوسط، وأنها باتت دولة مصدّرة للغاز. وقالت وزيرة الطاقة إن مشروع أنبوب النفط من ميناء إيلات إلى عسقلان، الذي سينقل النفط الاماراتي، يهدد البيئة، في حين امتدحت اتفاق الكهرباء والماء مع الأردن. في المقابل قالت خبيرة في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي إن قضية سوء المناخ عالميا هي قضية أمنية أيضا وليس مدنيّة فقط وبضمن ذلك ما ينعكس على إسرائيل.

وعقدت المؤتمر صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت». وقالت وزيرة الطاقة كارين الهرار في كلمتها: «أريد أن أطمئن بأنه لن تكون أزمة طاقة، فلإسرائيل مخزون طاقة أكثر من حاجاتها، خاصة الغاز الطبيعي، الذي ستستخدمه إسرائيل إلى حين استكمال مشاريع الطاقة المتجددة». وقالت إنها أقامت طاقم مديرين عامين للوزارات ذات الصلة، ليتابع من حين إلى آخر مسار تطور وتقدم مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وغيرها.

وتوقفت الوزيرة الهرار في كلمتها عند مشروع مد أنبوب النفط من ميناء إيلات على خليج العقبة، إلى ميناء عسقلان شمالي قطاع غزة، لجر النفط القادم من دول الخليج، لنقله من عسقلان إلى أوروبا، متجاوزا بذلك قناة السويس المصرية. ويلقى هذا المشروع معارضة شديدة لدى الأوساط المهتمة بشؤون البيئة. وقالت الهرار إنه في الأبحاث التي أجرتها في وزارتها تبيّن أن لا فائدة من هذا المشروع، الذي في حال تسبب بضرر بيئي فإن الضرر سيكلف أضعاف أضعاف الفائدة المعلنة منه. وقالت إن الحديث يجري عن مداخيل بقيمة ٢٣ مليون دولار سنويا من هذا الأنبوب، وهذا لا يساوي شيئا أمام الأخطار المحتملة منه. ويشار إلى أن معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، أصدر قبل أيام وثيقة دعا فيها إلى تأجيل تنفيذ مشروع أنبوب النفط إياه، لغرض فحص المشروع من جديد، وذلك بسبب الأخطار البيئية المتوقعة منه. وتطرح وثيقة المعهد عدة مبررات لتجميد الاتفاق، منها التخوف من إلحاق الضرر من جانب إيران أو غزة بناقلات النفط التي سترسو بشكل دائم في البحر الأحمر بدون حماية، والخطر على منشآت تحلية المياه التي تضمن توفير مياه الشرب في إسرائيل، وغياب إجراء إداري حكومي سليم قبل المصادقة على الاتفاق، والمس بالعلاقات الخارجية لإسرائيل مع مصر.

ولكن الهرار ترى أن الاتفاق مع الأردن، الكهرباء مقابل المياه، جيد بما لا يقاس، فليس لدى إسرائيل مساحات مفتوحة بالقدر الكافي، بينما للأردن توجد مساحات كهذه، ولهذا ستقام هناك محطة طاقة شمسية ضخمة، وسيتم نقل الكهرباء لمنطقة القدس. وفي المقابل فإن الأردن يعاني من نقص جدي بالمياه، وإسرائيل ستعمل على تحلية المياه وتزويدها للأردن.

إسرائيل تستفيد من أزمة الطاقة العالمية

وقال يوسي آفو، المدير العام لشركة «ديلك كيدوحيم»، أكبر الشركات الإسرائيلية المحتكرة لحقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط، إن إسرائيل لم تتضرر من أزمة الطاقة العالمية، لا بل هي تستفيد منها، فإذا العالم يشهد أزمة طاقة ودول كبيرة مثل ألمانيا اضطرت لوقف قطاعات صناعية، فإن قطاع الصناعات الإسرائيلي يشهد استقرارا من حيث أسعار الطاقة لديه، بفعل أسعار الغاز.

وانضم إلى آفو في تقديره بشأن الاستفادة من أزمة الطاقة العالمية، مدير عام شركة الكهرباء الحكومية، عوفر بلوخ، الذي قال في المؤتمر إنه لا يرى أزمة طاقة في إسرائيل، فالأزمة في أوروبا هي على مستوى الاستهلاك العادي، وارتفاع أسعار الوقود للجمهور بنسبة ١٧٪، إلا أن هذه تبقى أزمة مؤقتة، حتى تمر تبعات أزمة كورونا.

يشار هنا إلى أن إحدى المفارقات في قطاع الطاقة الإسرائيلي هي اتفاقية بيع الغاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط لشركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية، بموجب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه منذ العام ٢٠١٢. وعلى الرغم من الضجة التي أثيرت حول هذه القضية، وكيف أنه من الممكن أن يباع الغاز من الحقول الإسرائيلية أعلى من معدل أسعار الغاز في الأسواق العالمية، إلا أن شيئا لم يتغير، حتى الأيام الأخيرة، إذ أعلن في الأسبوع الماضي عن الاقتراب من التوصل إلى اتفاق جديد يعدّل الاتفاق القائم، ولكن ليس كله لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية. وبموجب الاتفاق، فإن شركة الكهرباء الإسرائيلية ستحصل على تخفيض بنسبة ٢٨٪ على السعر الذي تدفعه حاليا، وبشكل تدريجي في غضون العامين المقبلين، وكان من المفروض أن ينخفض السعر من ٦,٣ دولار للوحدة الحرارية، إلى ٤,٦ دولار. ولكن لاحقا قيل إن الشركات المسيطرة على حقل «تمار» تريد احتسابا آخر للتضخم المالي في الولايات المتحدة، بشكل من شأنه أن يرفع سعر الوحدة إلى ٤,٩ دولار. ويبقى هذا أعلى من الأسعار في الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال، بلغ سعر الغاز في أوروبا في شهر تشرين الثاني الماضي ٣,٩ دولار للوحة الحرارية.

وحسب تقديرات محللين إسرائيليين، فإنه ليس واضحا ما إذا ستبادر شركة الكهرباء لخفض سعر الكهرباء على المستهلكين، خاصة وأنه من المتوقع أن يرتفع في المستقبل القريب سعر الكهرباء للبيوت، بعد قرار أولي في وزارتي المالية والطاقة بإعادة حساب سعر الكهرباء في أوقات الضغط، فبدلا من أن يكون في ساعات النهار، وتدفع ثمن الكهرباء العالي الشركات، فإن ساعات الضغط سيتم احتسابها في ساعات المساء، من الخامسة وحتى العاشرة ليلا، بادعاء أنه مع عودة العائلات إلى بيوتها مساء يرتفع سعر الكهرباء. ولكن حتى الآن ليس واضحا كيف سينعكس هذا على فاتورة الكهرباء البيتية.

تراجع سريع نسبيا في استخدام النفط

وانشغل المؤتمر في مسألة حجم استخدام النفط والوقود التقليدي في إسرائيل، ورأى خبراء أن وتيرة تراجع استخدام هذا الوقود في إسرائيل أسرع من المتوقع. ويقول مدير عام معامل تصفية البترول في خليج حيفا، موشيه كابلينسكي، إنه يتفهم التخوفات من استمرار وجود معامل تصفية البترول في خليج حيفا، ولكن من غير المجدي وقف معامل البترول في الخليج ونقلها إلى مناطق أخرى. وفي المقابل رأى كابلينسكي أن الهدف الذي وضعه رئيس الحكومة الحالية نفتالي بينيت للانتقال إلى «طاقة خضراء» كليا حتى العام ٢٠٥٠، يجب أن تكون له خطط مدروسة قابلة للتطبيق، فالعمل لتطبيق الهدف سيتم وفقا للظروف.

ويرى كابلينسكي أن تزايد السيارات العاملة على الكهرباء يتم بوتيرة جيدة في إسرائيل، ولكن ما زال عددها قليلا مقارنة بالسيارات التي ما تزال تستخدم البنزين، وسيحتاج الأمر لسنوات حتى يتم التخلص من السيارات التي تستخدم الوقود التقليدي.

ويقول د. عميت مور، مدير عام لإحدى شركات الاستشارة الاقتصادية والاستراتيجية، إن إسرائيل كسرت رقما قياسيا عالميا في وتيرة التخلص من الفحم لاستخراج الطاقة. وبحسب مور، لم تكن دولة أخرى مثل إسرائيل تخلصت بهذه السرعة من استخدام الفحم في توليد الكهرباء، وهذا بفضل استخدام الغاز الطبيعي.

وقال مور إن العالم أدمن منذ مئة عام على النفط في تحريك السيارات، وفي الظروف الناشئة عالميا، فإن وتيرة الاستغناء عن النفط للسيارات في إسرائيل ستكون أسرع مما نعتقد، ورغم ذلك فإن هذا الهدف يحتاج لوقت ليس قليلا.

«أزمة المناخ هي قضية أمنية كبرى»!

خصّص مؤتمر الطاقة لصحيفة «كالكاليست» أيضا جلسة للمناخ نظرا لانعكاسات استخراج مواد الطاقة وتوليدها على المناخ.

وتقول الدكتورة شيرا عفرون، باحثة أولى في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، إنه «على الرغم مما يُعتقد عموما بأن أزمة المناخ هي قضية اقتصادية- مدنية، إلا أنها أيضا قضية أمنية كبرى». وقالت إنه «في تقرير صادر عن البنتاغون، تعد أزمة المناخ من أكبر التهديدات للدول النامية، بادعاء أن سوء المناخ يزيد من تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، ويزيد من متوسط درجة الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر، ما يخلق ظروف عدم استقرار في الدول، مواتية لعمل هيئات مثل المنظمات الإرهابية». وتابعت أن أزمة المناخ تؤثر أيضا على «قدرات الأجهزة الأمنية على تنفيذ عملياتها، فهي مطالبة بتنفيذ المزيد من المهام المدنية، كما رأينا في أزمة كورونا، كما أنها تؤثر على الجنود أنفسهم. فقد يبدو الحديث وكأنه افتراضي، فلا أحد يقول إن سوء المناخ هو الذي يتسبب بتفكك البلدان، ولكن كل التغييرات في البلدان المختلفة، ستساهم في تفاقم الأزمات الداخلية».

على سبيل المثال، وفقا للدكتورة عفرون، «هناك العديد من المشاكل في سورية. وبالنظر إلى الوراء اليوم، يمكن ملاحظة أن الحرب الأهلية اندلعت هناك بعد هجرة مليوني مزارع سوري إلى المدن بسبب نقص المياه. وزادت الهجرة من حدة التوترات، التي أدت في النهاية إلى اندلاع الحرب. والجبهة الإيرانية على الحدود الشمالية مع سورية ما كانت لتكون لولا هذه الحرب». وأشارت إلى أنه «في شهر آذار ٢٠٠٩، حذرت الأمم المتحدة في تقاريرها من أن سورية على وشك الانهيار نتيجة للجفاف. كما تقول التقارير إنه في السنوات العشر الأخيرة كان في العالم ١٠,٥ مليون مهاجر بسبب الأوضاع المناخية، وحتى العام ٢٠٥٠ سيرتفع العدد إلى ٥٠٠ مليون مهاجر».

ووفقا للدكتورة عفرون، يُطلق على الشرق الأوسط لقب «مناخ ساخن»، وهذا ليس بسبب الإيرانيين، بل بسبب الجغرافيا. و«نحن نتحدث عن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجة ونصف الدرجة في العالم، في حين أنه في حالتنا ترتفع بـ ٦ درجات. كل بلد في منطقتنا يتأثر بشكل مختلف. الأردن، الذي وقعت معه وزيرة الطاقة الإسرائيلية مذكرة تفاهم مهمة بشأن المياه مقابل الكهرباء، هي الدولة العاشرة في أسفل اللائحة العالمية من حيث كمية الأمطار فيها. وتعد عمليات نقل المياه من إسرائيل إلى الأردن ضرورية ولكنها غير كافية. في إيران، قمع النظام المظاهرات العنيفة في نهاية الأسبوع الماضي وكانت تلك مظاهرات بسبب نقص المياه. فلو كانت إيران دولة فاعلة لما كانت لديها مشكلة مياه».

وبموجب عفرون فإن الأزمة «لا تؤثر فقط على البلدان الفقيرة والضعيفة. فقد تكون الدول الصديقة الجديدة لإسرائيل، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، غير قائمة حتى العام ٢٠٥٠، إذا ما بلغت درجة الحرارة فيها ٧٠ درجة مئوية. وبحلول العام ٢٠٣٠، قد تكون مصر في وضع مشابه لسورية. فارتفاع أسعار المياه، والفيضان المتوقع لمنطقة الدلتا من شأنه أن يدفع بالملايين للهجرة نحو الشمال، وأيضا في اتجاه إسرائيل ما يزعزع استقرار هذه الدولة الهامة (مصر)».

وأشارت إلى أن «أزمة المناخ تقوّض قدرة الجيوش على الدفاع عن الحدود وحماية البلاد. وأزمة المناخ باتت تؤثر منذ الآن على القواعد والبنى التحتية وما شابه. وألحقت أضرارا بعشرات الملايين من الشواكل بالطائرات الحربية الإسرائيلية بفعل فيضانات في قاعدة حتسور في العام الماضي. وفي الولايات المتحدة، فحص البنتاغون ٣٥٠٠ منشأة أمنية، ووجد أن ١٧٤٠ منها معرضة لأزمة المناخ. ونعلم أيضا أن الحرارة تؤثر على أنظمة الطائرات، ويجب تبريد الطائرات قبل الإقلاع. وهذا يحدث في الكويت والبحرين وأريزونا، ولا يوجد أي سبب لمنع هذا عندنا هنا (إسرائيل)». وتقول عفرون «إن موجات حر ٥٠ درجة مئوية قد تؤثر أيضا على جاهزية الجنود». وشددت على أن مقولة أن التغيرات المناخية هي أيضا تهديد للأمن القومي ليست أمرا جديدا، فقد ذكرت لأول مرّة في وثائق أميركية في فترة حكم الرئيس نيكسون، حينما ساد قلق من ذوبان الجليد.

وختمت بالقول: «للمرة الأولى أنا متفائلة، فلقد تم بالفعل تنفيذ بعض توصياتنا. وحقيقة أنهم أدركوا المشكلة هي خبر جيد، والآن يبدأ العمل الجاد لأننا بحاجة إلى البدء في تنفيذ الالتزامات»!

كلمة في البداية

الاحتلال والأخلاق..

بقلم: أنطوان شلحت

ما زالت القيامة في إسرائيل قائمة على قسم التحقيق مع أفراد الشرطة الإسرائيلية («ماحش») لقيامه بإجراء تحقيق مع عنصرين من حرس الحدود قتلا الشاب الفلسطينيّ محمد شوكت أبو سليمة في القدس المحتلة يوم السبت الفائت بحجة محاولة تنفيذ عملية طعن ضد مستوطن، وذلك بعد أن أوضح مقطع فيديو مُصوّر أن ظروف عملية قتل الشاب وهو ملقى أرضاً أقرب إلى عملية إعدام.

بكيفيةٍ ما تعيد هذه القضية إلى الأذهان ما باتت تُعرف باسم «قضية إليئور أزاريا»، بما يصحّ معه القول: ما أشبه الليلة بالبارحة. وأزاريا هو جندي في جيش الاحتلال الإسرائيلي أقدم بدم بارد، في آذار ٢٠١٦، على إعدام الشهيد عبد الفتاح الشريف في الخليل حتى وهو جريح ومُمدّد على الأرض ولا يشكل خطراً على أحد. واعتقل أزاريا ومن ثم حوكم وأدين بالقتل غير العمد، وحكمت عليه المحكمة العسكرية في تل أبيب بالسجن لمدة عام ونصف العام قبل أن يخفّف قائد هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي حكمه ليصبح ١٤ شهراً. ومثلما يذكر كثيرون جرى خلال هذه القضية الإعراب عن مواقف بهيمية صريحة، معظمها لا يحتكم إلى الأخلاق أو حتى إلى الحدّ الأدنى من المعقولية السياسية، بما كان واشياً للمرة كذا بحقيقة أن «الاحتلال والأخلاق» هما بمثابة أوكسيمورون، كما جرى التشديد من طرف كثيرين، بمن في ذلك إسرائيليون.

من هذه المواقف، التي سبق لنا أن توقفنا عندها، برز موقف اتهم الجيش الإسرائيلي بتبني أخلاق منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان، وقد عبّر عنه موقع «ميداه» الإلكتروني اليميني المقرّب من رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، والذي كتب في سياق مقال افتتاحي ما يلي: «حسم قضاة المحكمة العسكرية في تل أبيب (الذين دانوا أزاريا بارتكاب جريمة القتل غير العمد بحق الشريف) موقفهم ضد روحيّة القتال في الجيش الإسرائيلي، والتي تقرّر بشكل غير قابل للتأويل أن هدف الجيش هو تحقيق الانتصار على العدوّ، وذلك لصالح روحيّة جديدة وغريبة تضع 'التفوّق الأخلاقي' فوق أي اعتبار آخر. إن التعامل مع مخرب جريح بصفته 'إنساناً' تساوي حياته حياة مواطنين أو مقاتلين من الجيش الإسرائيلي، هو تعامل مرفوض من أساسه. فالمخرب هو مخرب، وفقط مخرب. ومنذ اللحظة التي قرّر فيها أن يرفع يده على جندي أو مواطن (مستوطن) فقد حكم على نفسه بالموت، حتى وإن كانت أوامر إطلاق النار تستلزم في بعض الأحيان عدم إطلاق الرصاص. وبطبيعة الحال لا يجوز في أي وضعية أن يتحوّل إطلاق نار على مخرّب، حتى لو كان مخالفاً للأوامر، إلى عملية قتل أو إلى مخالفة قتل ليس عن طريق العمد. إن إدراج ما فعله أزاريا ضمن إطار جنائي يشكل خنوعاً غير مشروط لروحيّة اليسار المتطرّف الذي يرى في جنود الجيش الإسرائيلي جلاوزة وقاتلين محتملين، ويرى في المخربين الذي يعتدون على النساء والأولاد والمواطنين (المستوطنين) 'مقاتلين من أجل الحرية'، ويبرّر الإرهاب الفلسطيني بكونه ردّاً شرعيّاً على ممارسات إسرائيل... إن الرسالة الموجهة من وراء ذلك إلى جنود الجيش والمواطنين في إسرائيل هي رسالة قاسية فحواها: في لحظة الحقيقة يؤثر قادة الجيش المشاركة في الجنازات على الوقوف أمام محاكمات كاميرات 'بتسيلم'».

وثمة قضايا وأحداث عديدة أخرى تثبت ما نذهب إليه، وكان من أبرزها، قبل حادثة يوم السبت الماضي، عملية قتل بدم بارد تعرّض لها الشاب الفلسطيني إياد الحلّاق الذي يعاني من التوحّد، برصاص عسكر إسرائيليين في القدس المحتلة في أواخر أيار ٢٠٢٠.

وأول ما تبادر إلى الذهن بشأنها أنه في معرض ردّ الصحافي روغيل ألفر- Rogel Alpher -أحد كتاب الرأي في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، وهو والد لشاب يعاني من التوحّد، على سؤال ابنته فيما إذا يمكن أن يكون شقيقها عرضة لعملية قتل بدم بارد كالتي تعرّض لها إياد أجابها بأن ذلك غير ممكن لكونه يهودياً، في إشارة صريحة إلى أن إياد قتل لمجرّد كونه عربيّاً، وفي العُرف الإسرائيلي التقليديّ «العربي الجيّد هو العربيّ الميّت»، أو كما صاغت ذلك الباحثة في الشؤون الثقافية حفيفا بيدايا- Haviva Pedaya- في ذات السياق ضمن المقولة: «أنا أكره العرب، إذاً أنا موجود»!

وللعلم، فإن بيدايا سكّت هذه المقولة ضمن مسلسل تلفزيوني وثائقي تم إعداده وإنتاجه من جانب الكاتب الإسرائيلي رون كحليلي في أواخر العام ٢٠١٩، وبُث على مدار ثلاث حلقات، وتمحور حول موضوع كراهية العرب، وخلص إلى نتيجة فحواها أن هذه الكراهية تشكّل الإجماع الإسرائيلي القومي الأبقى، والمركّب المركزي الأبرز في هوية المجتمع اليهودي في دولة الاحتلال. وهو الإجماع الأبقى لسببين: الأول يعود إلى عملية التنشئة الاجتماعية، بينما يعود الثاني إلى القدر المفرط من نزعة التمحور حول الذات ورفض الآخر. وهناك الكثير مما يمكن قوله بشأن السببين فيما يتصل بتشريح نفسية ذلك المجتمع، كما لا تنفك تكشف عنها وتعيد تذكيرنا بها وقائع تتراكم من يومٍ إلى آخر.

تقديرات أمنية استراتيجية إسرائيلية مستجدة: صيغة الصراع العربي - الإسرائيلي بشكلها المألوف آخذة بالتفكّك!

كتب عبد القادر بدوي:

جناح إسرائيل في معرض دبي للطيران في ١٥ تشرين الثاني الماضي. (أ.ف.ب)

مثّلت اتفاقيات التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل، أو ما عُرف بـ«اتفاقيات أبراهام»، تجلياً للحظة استقواء اليمين الإسرائيلي في عهد بنيامين نتنياهو، وقد جاء ذلك في سياق تغيير جيو- استراتيجي ساهم في موضعة إسرائيل في خارطة التحالفات الإقليمية كجزء من «التحالف السنّي» المعتدل في المنطقة، خصوصاً في ظلّ التماهي المُطلق الذي أبدته الإدارة الأميركية في عهد دونالد ترامب؛ وهو الأمر الذي عبّر عن نفسه في توسيع النشاط العسكري لإسرائيل، شمل مهاجمة أهداف تعتبرها إسرائيل «مُعادية» في سورية والعراق وإيران، وتمديد الضربات من البرّ والجو لتشمل البحر أيضاً. وعلى الساحة الفلسطينية انعكس ذلك في مساعي تصفية المسألة الفلسطينية، والتي تمثّلت في الطرح الأميركي لصفقة القرن التي صُمّمت استناداً لرؤية اليمين الإسرائيلي وتصوّراته وبمساعدته، ومحاولة فرض مبدأ «السلام مقابل السلام» الذي صكّه نتنياهو في موازاة مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وطرح مشروع الضم، واستمرار الحصار على قطاع غزّة. في هذا السياق، تعالت في الأوساط البحثية الأكاديمية، استمراراً للخطاب السياسي الأمني، بعض الأصوات التي تقول بأن الصراع العربي- الإسرائيلي بصيغته المألوفة آخذ في الانحسار والتلاشي والتآكل، وهو بالذات ما تضمّنه تقرير استراتيجي صادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب بعنوان «بداية نهاية الصراع العربي- الإسرائيلي» لدان شيفتان* في تشرين الثاني الماضي، يطرح هذا التصور؛ ماهيته؛ أسبابه وأبرز تمظهراته.

سنقوم هنا بالإشارة إلى أهم ما استند إليه التقرير، علماً بأن الأفكار والمصطلحات الواردة أدناه مصدرها الدراسة وكاتبها.

ينطلق شيفتان من افتراض مفاده أن معاهدة السلام مع مصر ١٩٧٩ (اتفاقية كامب ديفيد الأولى) مثّلت «بداية البداية» للصيغة الإسرائيلية المتخيّلة لنهاية الصراع بصيغته المألوفة (التقليدية)، أمّا «بداية النهاية» لهذه الصيغة فقد بدأت بالفعل مؤخراً بعد توقيع «اتفاقيات أبراهام» بين إسرائيل وبعض الدول العربية واختباراتها. وعلى الرغم من أن التهديدات ضدّ إسرائيل قد ازدادت حدّة، كون «العدو العربي» لإسرائيل في الماضي كان أقل إثارة للإعجاب وأقل خطورة من «العدو الإيراني» في الوقت الراهن، لكن هذا الأمر لا يعني أن الصراع مع الفلسطينيين قد انتهى بالفعل، وربّما لا يُبشّر بنهايته أيضاً، إلّا أن الجديد في هذه الصيغة هو نجاح إسرائيل في كسر، أو تفتيت، الجبهة العربية المعادية لها بمساعدة نقاط الضعف العربية المفهومة لها، بعد أن تمكّنت من إقناعهم بضرورة الإقدام على الاعتراف الفعلي بها والتعاون والتنسيق معها، على قاعدة أن إسرائيل القوية تُعدّ شرطاً ضرورياً لبقائهم في ظل حالة الضعف التي يعيشونها، إلى جانت المخاطر التي تهدّدهم. وعلى الرغم من هذا النجاح؛ فإن «العنف وعدم الاستقرار» في المنطقة سيظلّ على حاله، لكن هذه المرة ليس بين إسرائيل و العرب كما كان في السابق، بل بين تحالف عربي- إسرائيلي وبين إيران وتركيا بقيادة أردوغان، في ظل استمرار الصراع مع الفلسطينيين.

يُشير شيفتان إلى أن التصور السائد في أوروبا ولدى الرئيس الأميركي السابق أوباما بأن الصراع في الشرق الأوسط يدور حول الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين المدعومين من العالم العربي كان دائماً خاطئاً ومبسّطاً وموجّهاً أيديولوجياً، وقد ثبت في المرحلة الراهنة أنه تصور لا أساس له من الصحة، وقد أكّدت المواجهة الأخيرة مع الفلسطينيين في غزة (عملية «حارس الأسوار» وفق التسمية الإسرائيلية) في أيار الماضي هذا الرأي؛ إذ عزّزت العلاقات وعمّقت الشراكة بين إسرائيل والدول العربية المركزية المنضوية في هذا التحالف بشكل علني وسرّي على حدٍّ سواء، بقيادة من مصر، حيث يتفق هذا التحالف على ضرورة عدم تحقيق «حماس» لأي إنجاز، لأن ذلك سيقود إلى تشجيع الإخوان المسلمين في أراضيهم وتهديد أنظمتهم.

وفي معرض تشخيص شيفتان للوضع العربي؛ يُشير إلى أن سعي الشكل القومي العروبي في صيغته المعروفة في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وتحديداً في العام ١٩٦٧، لتحقيق التضامن العربي الكامل قد خلق الظروف التي أدّت إلى تآكله وتفكّكه تمهيداً لانهياره التام في العقود التالية، وقد وصلت الراديكالية التي كانت تميّز هذا الشكل- وفقاً لأهدافها المتمثّلة في السعي لتحرير فلسطين والقضاء على أعداء القومية والتوحيد والجماعات الرجعية والمرتبطين بالإمبريالية- إلى طريق مسدود منذ حرب العام ١٩٦٧ وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي. فعلى الرغم من أن هذه الصيغة العربية قد انتعشت خلال حرب العام ١٩٧٣ وحظر النفط، إلّا أنها سرعان ما تلقّت هزائم متتالية بدءاً باتفاقية السلام مع مصر التي تسبّبت بصدع لا يُمكن إصلاحه في نهاية ذلك العقد، مروراً بانهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج نهاية الثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن المنصرم، وصولاً إلى دخولها «مرحلة الإنعاش» في أعقاب «الربيع العربي» إلى أن تم الإعلان عن «الموت السريري» لهذه الحالة (التضامن العربي) بعد توقيع اتفاقيات التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل فيما عُرف بـ «اتفاقيات أبراهام»، وهي المحطّات التي يستعرضها شيفتان بالتحليل والشرح استناداً إلى التصور الإسرائيلي الأمني- العسكري لها.

يُشير شيفتان إلى أن «بداية البداية» لنهاية الصراع العربي- الإسرائيلي قد بدأت فعلياً مع مبادرة السادات ومعاهدة السلام المنفصلة التي وقّعتها أكبر وأهم دولة عربية مع إسرائيل في العام ١٩٧٩، وهذه الخطوة لم تُمثّل فقط نهاية للتضامن القومي العربي بعد أن انسحب الحجر الرئيس منه (مصر)، بل سمحت لإسرائيل بتحويل جزء كبير من استثماراتها والموارد المخصّصة للمجهود الحربي (العسكري- الأمني) إلى الساحة الداخلية، الأمر الذي ساهم في تسريع تطورها وعمّق الهوّة، بشكلٍ كبير، بينها وبين الدول العربية المُعادية، ومنذ ذلك الحين، توالت العديد من الأحداث التي ساهمت في تآكل هذا التضامن. على الصعيد المُقابل، يرى الكاتب أن الفلسطينيين وحركتهم الوطنية (يُشير إلى الرئيس ياسر عرفات بالتحديد) قد أصرّوا على إضاعة كل «الفرص التاريخية» لتحقيق السلام وتسوية الصراع ورفضوا كل المقترحات المقدّمة في سبيل ذلك، حتى بعد انهيار أوسلو، وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث يرى بأن الفشل الحتمي لعملية أوسلو نابع من سوء فهم أساس بين مهندسيها حول طبيعة الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات وخلفائه. ويرى شيفتان كل ذلك وسط استمرار رهان الفلسطينيين بقيادة عرفات على العُمق العربي للصراع، واستمرار الاستناد إليه، حتى بعد توقيع اتفاق أوسلو، والتي وإن ألحقت ضرراً بإسرائيل؛ إلّا أنها أيضاً ساهمت في تآكل الدعم العربي للفلسطينيين، حيث وجدت بعض الدول العربية في توقيع الفلسطينيين، ممثلين بمنظمة التحرير، لاتفاق سلام مع الإسرائيليين، سبباً ومبرراً في الوقت ذاته، للذهاب في نفس الاتجاه (على سبيل المثال توقيع الأردن لمعاهدة سلام مع إسرائيل العام ١٩٩٤).

يستعرض شيفتان أوضاع الدول العربية في أعقاب «الربيع العربي» من وجهة نظر أمنية إسرائيلية لا تخلو أيضاً من المركّب الاستشراقي الصهيوني وإن كانت تستند إلى بعض الوقائع الحقيقية، وهو ما قاد برأيه إلى ازدهار الاستبداد والفوضى والحروب الأهلية والضيق واليأس بشكل لم تشهده المنطقة من قبل، فقد عكست أحداث «الربيع العربي» برأيه الفجوة بين التوقعات العالية والواقع المؤلم، وترتّبت نواتج ثانوية إيجابية لهذه الأحداث تمثّلت في دحض أوهام «الشرق الأوسط الجديد» وانهيار التضامن العربي في النضال ضد إسرائيل.

إيران وتركيا كتحديات إقليمية؛ سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والشراكة العربية مع إسرائيل

يرى شيفتان أن احتمال الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط يُشكّل تهديداً خطيراً لإسرائيل بأبعاد وجودية، فمنذ ذروة قوة التضامن العربي (المدّ القومي العربي) في عهد جمال عبد الناصر، لم يكن هناك أي تهديد للسيطرة على موارده الاقتصادية والفكرية في المنطقة وتعبئتها ضد إسرائيل، بل ويرى أن التهديد الإيراني أخطر من التهديد المصري في ذلك الوقت، استناداً إلى أن التجربة الإيرانية مثيرة للإعجاب، ومتطورة علمياً وتكنولوجياً، وتمتلك أدوات استراتيجية مختلفة عن النماذج السابقة. ويرى شيفتان أن هذا التهديد الخطير لإسرائيل له أيضاً ناتج ثانوي مرغوب فيه، في تداعياته على الساحة العربية؛ إذ يدرك الإيرانيون ضعف العرب ويصمّمون على «فرض هيمنة النظام الثوري» في طهران عليهم، وفي الوقت نفسه؛ يُدرك العرب عجزهم في مواجهة هذا التهديد ويبحثون عن دعم خارجي، ويدرك عدد كبير من دولهم أن الدور الأميركي التقليدي فقد الكثير من قوته وكثير من دوافعه ومعظم مصداقيته، وأن الجهة الأكثر التزاماً في محاربة تطلّعات الهيمنة الإيرانية هي إسرائيل، وذلك بعد أن أدركوا قوتها وتصميمها، على الرغم من أن إسرائيل أقل أهمية بكثير من الولايات المتحدة، لكن عندما تواجه إيران ووكلاءها فعلياً من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل السرية والعلنية، فإنها تتمتع بمصداقية وفعالية أكبر من الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى يرى شيفتان في سلوك تركيا بقيادة أردوغان خطراً استراتيجياً على إسرائيل حتى وإن لم يكن مُثقلاً بالخطر النووي كما هو الحال بالنسبة لـ «الخطر الإيراني»، ويتجلّى ذلك في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، حيث تسعى تركيا للسيطرة على عمليات التنقيب عن الغاز، في تجاوز لحقوق اليونان وقبرص وإلحاق الضرر الشديد بمصالح مصر وإسرائيل، إضافة إلى سياسات أردوغان على الحدود الجنوبية لتركيا وشمال سورية، وتهديد الأكراد، ودعم حركة «حماس» في غزة، والسماح لعناصرها وقادتها بالعمل عبر أراضيها، وتقويض مكانة إسرائيل في القدس ووضع الأردن الخاص في الحرم القدسي.

أما بخصوص سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فيُشير شيفتان إلى وجود ثلاثة عوامل تساهم في إبعاد الولايات المتحدة، تتمثّل في حاجتها لتركيز جهودها على المنافسة مع الصين والتي تتطلّب تركيز وجودها في شرق آسيا؛ استقلالية الطاقة ووقف الاعتماد الأميركي على مصادر الطاقة في المنطقة وهو ما سيُسهم في تقليل تواجدها فيها؛ بالإضافة إلى أن تواجدها غير المجدي في العراق وأفغانستان جعل التدخل العسكري المكثف في المنطقة مستحيلاً سياسياً، ويُثير الكثير من التعقيدات على الساحة الداخلية في ظل غياب تصور تهديد فوري وحاسم للمصالح الأميركية الحيوية. وقد أضيف إلى هذه الاعتبارات في عهد أوباما أيضاً استعداد أميركي للابتعاد عن أجزاء مهمة من مكانتها كقوة عظمى، وعن المسؤوليات المستمدة من تلك المكانة.

في السياق، يرى شيفتان أنه وفي ظل الاستعراض السابق، تأتي «اتفاقيات أبراهام» لتضفي طابعاً مؤسسياً على الواقع الحالي، وحتى على ما كان قائماً قبلها بشكلٍ سرّي، يُعطي تعبيراً حقيقياً من شأنه تعزيز الرسالة وتطوير زخمها. وعلى الرغم من عدم إبداء إدارة جو بايدن حماساً كبيراً لهذه الاتفاقات ومسارها، إلّا أنها برأيه لا تستطيع التراجع عنها ولا يُمكن لها إظهار معارضة، خصوصاً وأن هذا التوجّه (اتفاقيات مع الدول العربية) آخذ في الازدياد. وإن إحدى أهم الرسائل التي ترتّبت على توقيع هذه الاتفاقات، بحسب شيفتان، تتمثّل في تبديد الأسطورة التقليدية القائلة بأن للفلسطينيين تأثيراً بعيد المدى على استقرار المنطقة وأنهم يمتلكون حق النقض (الفيتو) على العلاقات العربية- الإسرائيلية، وأن ذلك أدّى إلى تآكل الموقف الفلسطيني بشدّة، وحتى لو سعت إدارة بايدن لتجديد المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية والأونروا وإعادة فتح القنصلية في القدس كسفارة للفلسطينيين، فلن يغيّر هذا التوجه من حقيقة هذا التآكل، وحقيقة أن معظم الدول العربية، في الوقت الراهن، وربما في المستقبل القريب، غير مستعدة لخوض الحرب ضد إسرائيل، أو حتى المساهمة في النضال ضدها، ووقف التعاون معها في القضايا التي تهمها وتعتبرها ضرورية.

يُشير شيفتان إلى أن الاختبار الأهم لـ «اتفاقات أبراهام» كانت ردة فعل العالم العربي والإسلامي بعد نقل السفارة الأميركية إلى القدس، فمنذ العام ١٩٤٧ كانت قضية القدس تعتبر حساسة للغاية ومن شأنها أن تتسبّب بثورات غضب إسلامي وعربي، كما رفضت الولايات المتحدة وأصدقاء إسرائيل الاعتراف رسمياً بالحقيقة الراسخة بأن القدس الغربية كانت عاصمتها منذ العام ١٩٤٩ على الرغم من غياب جدل حقيقي حول سيادة إسرائيل عليها منذ العام ١٩٦٧، ولكن حتى ذلك الحين لم تجرؤ الإدارات الأميركية المتعاقبة على الاعتراف بالقدس الغربية كعاصمة، وربطت الاعتراف بالاتفاق مع الدول العربية ولاحقاً مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن قانون الكونغرس يطالب بهذا الاعتراف منذ العام ١٩٩٥، امتنع ثلاثة رؤساء للولايات المتحدة- كلينتون وبوش الابن وأوباما - لمدة ربع قرن عن نقل السفارة ولجأوا لتأجيل تنفيذ ذلك كل ستة أشهر، لكن عندما أقدم ترامب على نقل السفارة في العام ٢٠١٨، اندلعت مظاهرات صاخبة إلّا أنها سرعان ما انتهت وتحولت لصمت، وهو ما يُشير إلى أن العالم العربي لم يعُد موجوداً حتى في هذه القضية، وأن التنبؤات باندلاع الغضب من دول العالم الإسلامي لم تتحقق.

بالإضافة لذلك يُشير شيفتان إلى أن مرونة التحالف العربي- الإسرائيلي قد خضع للفحص أيضاً في محطّة أخرى أكثر عملية (عملية «حارس الأسوار») في أيار المنصرم؛ ففي السابق كانت تُثير مثل هذه الحروب الإسرائيلية موجة من الغضب في الوطن العربي قد تصل إلى حد قطع العلاقات معها، لكن من الناحية العملية يرى شيفتان أن رد فعل الرأي العام العربي كان ضعيفاً، برغم مشاهد التدمير والقصف، ولم تضطّر الأنظمة العربية في دول هذا التحالف حتى إلى التظاهر بالانسحاب من التعاون مع إسرائيل.

إجمالاً يرى شيفتان أن العلاقات الإسرائيلية- العربية تشهد تحولاً في المستقبل المنظور، وأن تفكّك صيغة الصراع العربي- الإسرائيلي بشكلها المألوف يُمثّل علامة فارقة مهمّة في الأمن القومي لإسرائيل، ومن خلالها دخلت إسرائيل من الباب الرئيس إلى ساحة ميزان القوى في الشرق الأوسط كأحد أهم اللاعبين، بعد أن حاولت خلال السنوات الماضية التأثير عليها من النافذة الخلفية، وهو الأمر الذي يفتح أمامها مساحة للمناورة والتأثير وتنفيذ أهدافها الاستراتيجية أكثر من أي وقتٍ مضى، والتأثير في سياسة إدارة بايدن، التي قد تلجأ لتبنّي سياسة تصالحية تتمثّل في محاولة إقناع دول الخليج بأن المصالحة مع إيران على حساب علاقاتها مع إسرائيل ستكون مُجدية أكثر لبقائها، فـ«نجاح» إسرائيل في كسر وتفتيت الجبهة العربية المعادية لها تاريخياً سيُمكّنها من خوض المعركة الإقليمية الجديدة ومع الفلسطينيين أيضاً، لكن ليس بين إسرائيل والعرب كما كان في السابق، بل بين تحالف عربي- إسرائيلي وبين إيران وتركيا بقيادة أردوغان.

المراجع

* دان شيفتان- حاصل على درجة الدكتوراة، رئيس برنامج الماجستير الدولي في الأمن القومي في جامعة حيفا، ومحاضر في برنامج الأمن في جامعة تل أبيب وكلية الأمن القومي، تتركّز أبحاثه في موضوعات الاستراتيجية السياسية للدول العربية والفلسطينية، والأمن القومي لإسرائيلي. كان يقدم الاستشارات لمسؤولي الأمن القومي رفيعي المستوى في إسرائيل وكان على اتصال استشاري منتظم مع كبار المسؤولين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم:
حسن خضر

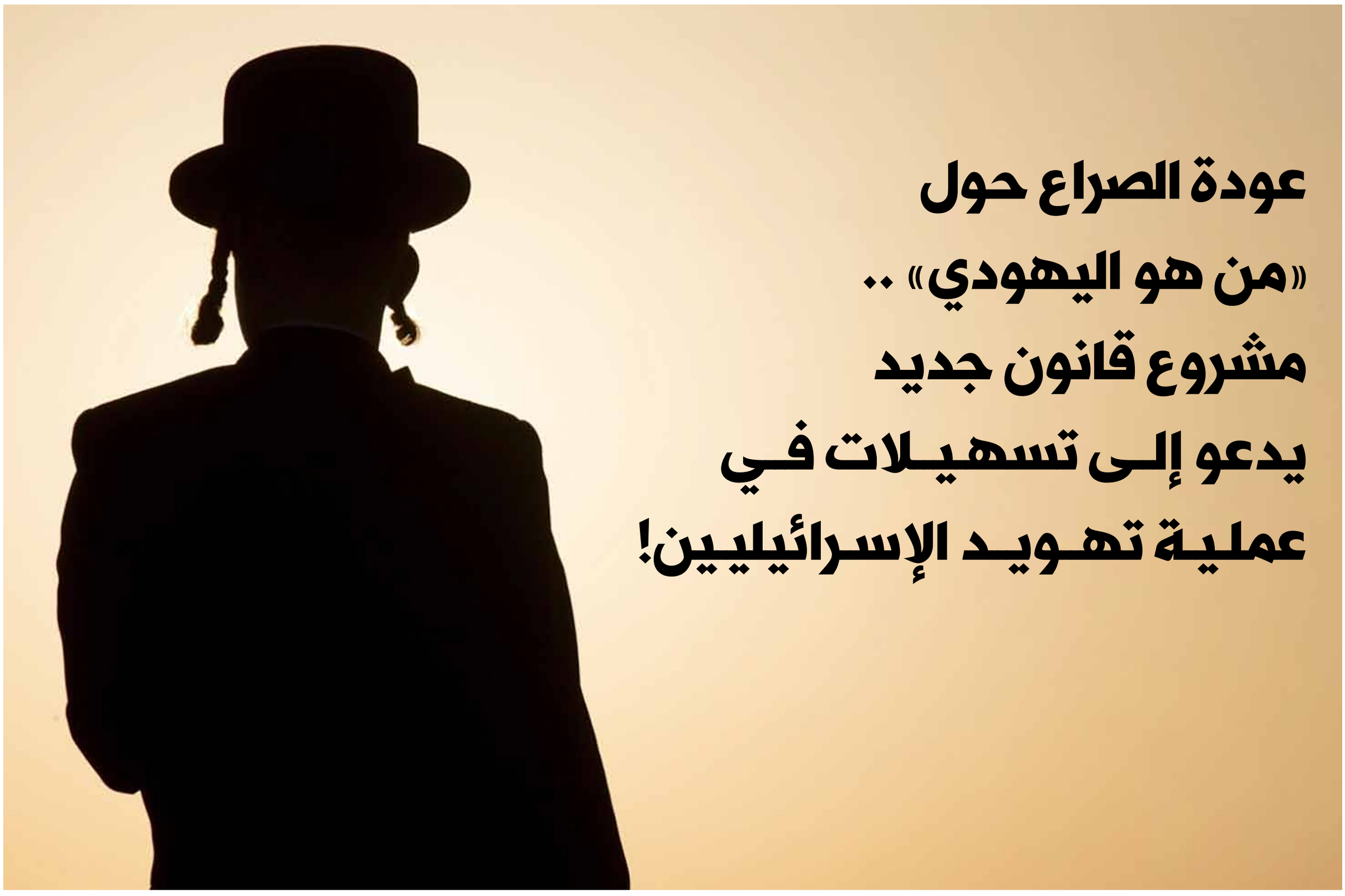

عودة الصراع حول «من هو اليهودي» .. مشروع قانون جديد يدعو إلى تسهيلات في عملية تهويد الإسرائيليين!

نقاش «من هو يهودي»: مراوحة بين السياسي والديني.

كتب وليد حباس:

تعتبر إشكالية الدين والدولة الأهم داخل دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة. أحد فصول هذه الإشكالية هو مسألة «من هو اليهودي؟» وعملية «تهويد الإسرائيليين». وقبل أيام معدودة، قدم وزير الأديان، متان كهانا، من حزب «يمينا» الصهيوني الديني، مقترحا جديدا لتعديل آليات التهويد، أو ما يعرف بالعبرية «غِيور»، وهي العملية التي في نهاياتها يتم تصنيف أي شخص على أنه ينتمي إلى شعب إسرائيل وإلى الديانة اليهودية حسب الشرعية والأصول الدينية. وعلى ما يبدو، سيؤجج هذا المقترح صراعات متنوعة بين أطياف المجتمع الإسرائيلي، وخصوصا ما بين حاخامات إسرائيل الذين لا يتفقون فيما بينهم أيديولوجيا وسياسيا وحتى دينيا. في خلفية هذا الصراع حول تحديد من هو اليهودي، تكمن منافسات سياسية ما بين تيارات يهودية أرثوذكسية مثل الحريديم الذين ما يزالون يهيمنون على المؤسسة الدينية الرسمية والعليا في إسرائيل، وما بين تيارات الصهيونية الدينية والتي تحاول أن تستفيد من نفوذها السياسي لتبوّء مناصب فعالة ومؤثرة داخل المؤسسة الدينية.

هذه المقالة تحاول أن تستعرض النقاش الحاصل في إسرائيل حول «من هو اليهودي»، وتحاول أن تنظر في الدوافع السياسية الكامنة خلف هذا النقاش.

أولا: من هو اليهودي؟

يمكن الادعاء بأن نقاش «من هو يهودي» هو نقاش سياسي بالأساس وليس دينيا. بمعنى أنه لا يستند فقط إلى مسوغات دينية تتعلق بالشريعة الدينية، وانما هو سؤال ينبع بالأساس من حسابات استعمارية استيطانية تتعلق بمن يستطيع أن يهاجر ويتحول إلى مواطن إسرائيلي في دولة تعرف نفسها على أنها دولة اليهود وما تزال تعيش في أتون صراع مع سكان البلاد الفلسطينيين غير اليهود. بحسب النسخة الأولية لقانون العودة الإسرائيلي للعام 1950، يحق لأي يهودي في العالم الهجرة إلى إسرائيل، وبشكل تلقائي يصبح مواطنا إسرائيليا كامل الصلاحيات. لكن هذا القانون لم يحدد في تلك الفترة من هو اليهودي والذي ظل سؤالا مفتوحا للنقاشات، بيد أنه لم يخلق توترات داخلية في حينها. ظهرت التوترات في السبعينيات عندما بدأت أمواج من المهاجرين الجدد تفد من الاتحاد السوفييتي (السابق) وأثيوبيا. في سنوات السبعينيات تم تعديل قانون العودة، وقد أشار النص الجديد إلى أن: «اليهودي هو كل من ولد لأم يهودية، أو تهود ولا يوجد له دين آخر». هذا النص يشترط أن تكون الأم يهودية، وهو تعديل قريب جدا من النظرة اليهودية الأرثوذكسية ولا يخالفها من حيث الجوهر. إضافة إلى ذلك، منح تعديل العام 1970 حقوقاً للمهاجرين الجدد تتمثل في أن ابن أو حفيد أي يهودي يستطيع هو وزوجته مجتمعين أو منفردين أن يهاجرا إلى إسرائيل شريطة أن يلتحقا ببرنامج تهويد قانوني حسب الأصول. لكن هذا النص الجديد لم يتطور بشكل واضح ليحدد كيف تتم عملية التهويد، ومن هي الجهات الإسرائيلية التي تسيطر على هذه العملية. في الواقع، ظلت مؤسسة الحاخامات العليا، أو ما يعرف بمؤسسة الرابانوت العليا، هي من يتحكم في عملية التهويد، وهذه المؤسسة مهيمن عليها من قبل اليهود الحريديم الأرثوذكس.

حاليا، تتم عملية التهويد داخل إسرائيل على النحو التالي: 1) على الشخص أن يقدم طوعا طلبا للتهويد. 2) يقوم موفد من المحكمة الشرعية الدينية اليهودية بإجراء مقابلة مع المرشح للتهويد ويشرح له تبعات الأمر. 3) يتم إرسال المرشح إلى مدرسة دينية أو معهد لتعلم الشريعة الدينية. 4) في هذه المرحلة على المرشح أن يجد عائلة يهودية تتبناه في أثناء عملية التهويد، أن يصنف نفسه على أحد التيارات أو الكنس اليهودية الموجودة لرعايته دينيا. 5) بعد حوالي 8 أشهر، تتم مقابلة المرشح من جديد من قبل المحكمة الشرعية لتقييم رحلة التهويد ووضع التوصيات. 6) المحكمة إما أن ترفض التهويد أو أن تقبله. في حال قبوله، سيتم إصدار هوية تهويد رسمية ويمكن لليهودي الجديد بعدها أن يتوجه إلى وزارة الداخلية لتعديل هويته الدينية بشكل رسمي.

[1] هذه عملية مرهقة، طويلة، وتصل نسبة الموافقة على التهويد إلى حوالي 50% فقط.

ثانيا: لماذا النقاش الآن حول التهويد؟

في أعقاب موجات الهجرات الجماعية من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، نشرت وزارة الداخلية الإسرائيلية بأن نسبة عالية جدا قد تفوق 75% من هؤلاء المهاجرين لا يعتبرون يهودا. ولقد أثار هذا الإعلان نقاشات حادة داخل المجتمع الإسرائيلي قبل أن تعود وزارة الداخلية الإسرائيلية لتعديل إحصاءاتها واكتفت بالقول بأن 60% فقط من هؤلاء المهاجرين ليسوا يهودا. [2] حاليا، في إسرائيل حوالي 500 ألف إسرائيلي غير معترف بهم من قبل مؤسسة الحاخامات على أنهم يهود كاملون وهم مصنفون «بلا هوية دينية» رغم كونهم إسرائيليين صهيونيين. معظم هؤلاء الأشخاص إما من أصول سوفييتية (أي هاجروا إلى إسرائيل من دول شرق أوروبا وآسيا) أو أثيوبيين. وتشكك مؤسسة الحاخامات في أصول هؤلاء اليهود وترى أنهم إسرائيليون غير يهود، أو أنهم يهود لكنهم لا ينتمون بشكل نقي إلى ذرية بني إسرائيل. ومعظم هؤلاء الإسرائيليين لا يرغبون بتقديم طلبات للتحول إلى يهود حسب القانون وأصول الشريعة لعدة أسباب. [3] السبب الأول، هو أنهم علمانيون ولا يأبهون كثيرا بتعاليم الشريعة اليهودية. أما السبب الثاني، فهو أن عملية التهويد معقدة ومرهقة وتتطلب منهم جهدا كبيرا لتعلم الشريعة. أما السبب الثالث، فهو أن مؤسسة الحاخامات متشددة في منح شهادات التهويد، ويخاف هؤلاء الإسرائيليون من حصولهم على رفض، وبالتالي سيرون بأنفسهم أنهم أقل مكانة اجتماعية في إسرائيل وبالتالي يفضلون البقاء في وضعية ما بينية وينتظرون تعديل القانون. إن هؤلاء الإسرائيليين في معظمهم ممثلون من قبل حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني العلماني المتطرف، وبالتالي فإن أفيغدور ليبرمان، زعيم الحزب، يسعى منذ سنوات إلى تعديل قانون العودة وفرض تنازلات على الحاخامات الأرثوذكس المتحكمين في آليات وشروط التهويد. ويشكل إصرار ليبرمان على تعديل القانون وتسهيل عملية التهويد مصدر قلق بالنسبة لتيارات يهودية متزمتة مثل الحريدية والصهيونية الدينية. أحد تمظهرات هذا الصراع كان في العام الماضي عندما تقدم بتسلئيل سموتريتش، أحد الزعماء المتشددين من تيار الصهيونية الدينية الحردلية، بمشروع لتعديل قانون العودة ردا على مساعي ليبرمان لتخفيف شروط التهويد. حسب مقترح سموتريتش، يحب رفض الاعتراف بحفيد اليهودي على أنه يهودي ورفض الاعتراف بالخدمة داخل الجيش بأنها كافية لتحويل الغريب إلى يهودي. [4] في أيار 2021، وافقت المحكمة العليا على التماس بموجبه أمرت الحكومة بتبني طرق تهويد جديدة وبديلة عن التهويد الأرثوذكسي التشدد. مثلا، هناك التهويد على الطريقة اليهودية الإصلاحية أو المحافظة والتي تعتبر شروطها أقل من شروط التهويد المتبع حتى اليوم في مؤسسة الحاخامات المهيمن عليها من قبل التيارات الأرثوذكسية الحريدية.

ثالثا: ما هو التعديل الجديد الذي يحاول وزير الأديان المصادقة عليه

تقدم وزير الأديان الإسرائيلي الحالي، متان كهانا، بمشروع قانون جديد يهدف إلى تقليل نفوذ مؤسسة الحاخامات العليا على عملية التهويد. اليوم، تتم عملية التهويد بشكل مركزي بحيث أن أي إسرائيلي مشكوك في يهوديته، أو أي مهاجر جديد يرغب بالتهود، عليه أن يتقدم بطلب إلى المحكمة الشرعية بغض النظر عن مكان إقامته داخل إسرائيل، وبالتالي ستكون مؤسسة الحاخامات العليا هي من يقرر في نهاية المطاف بخصوص علمية التهويد. هذه المركزية في آليات التهويد والتي تضع العملية برمتها تحت صلاحيات وتصرف مؤسسة الحاخامات العليا جعلت عملية التهويد معقدة وخاضعة للتوجهات الأيديولوجية والدينية الخاصة بالتيار الأرثوذكسي المتزمت (أي الحريديم). حسب مقترح القانون الجديد، فإن كهانا يرغب باستبدال هذه الآلية المركزية بآلية جديدة تتيح لمجلس الحاخامات على مستوى المدن أن يقرر في عملية التهويد، وبالتالي ستتوزع الصلاحيات على عدد كبير من مجالس الحاخامات. على العكس من مؤسسة الحاخامات العليا المهيمن عليها من قبل الحريديم، فإن مجالس الحاخامات على مستوى المدن تعتبر متنوعة وبعضها مهيمن عليه من قبل تيار الصهيونية الديني الليبرالي، وبعضها الآخر حردلي، وغيرها. هذا من شأنه أن يتيح لأي شخص يرغب بدخول سياق التهويد أن يختار مجلس حاخامات معين لتبنى طلبه، وبالتالي من المتوقع أن تحل مشكلة الإسرائيليين الذين يصل عددهم إلى 500 ألف والذين يعتقدون أن عملية تهويدهم ستكون معقدة وفاشلة في حال ظلت تحت مسؤولية مجلس الحاخامات الأعلى المتشدد.

ثمة اعتباران يمكن التفكير بهما، ويقفان خلف مشروع القانون الجديد الإشكالي.

الاعتبار الأول يتعلق بصراعات ما بين التيارات الدينية المختلفة، أما الاعتبار الثاني فهو اعتبار صهيوني ويتعلق بتوسيع نطاق الهجرات الجماعية إلى إسرائيل.

فيما يتعلق بالاعتبار الأول، فإن الصراع الحالي يتمحور ما بين تيار الحريدية وتيار الصهيونية الدينية. مثلا، رفض الحاخام دافيد لاو، وهو رئيس مجلس الحاخامات الأعلى في إسرائيل ومحسوب على تيار الحريدية الأرثوذكسي، مشروع القانون الجديد واعتبره كارثة حقيقية تهدد يهودية دولة إسرائيل. بينما حاخامات تيار الصهيونية الدينية مثل حاييم دروكمان ويعكوف أريئيل يبدون انسجاما مع التعديل الجديد لكنهما لم يطلقوا موقفا رسميا بعد. [5] من الواضح أن وزير الأديان كهانا، وهو كان في السابق طيارا محاربا وضابطا في وحدة سييرت متكال، يأتي من داخل حزب «يمينا» الصهيوني الديني ويعرف تماما خفايا الصراع على النفوذ التي تحكم علاقة الصهيونية الدينية مع التيارات الحريدية. في حال تم تمرير القانون، سيتمكن حاخامات الصهيونية الدينية من التحكم، على الأقل في مدن معينة، بآليات التهويد.

أما الاعتبار الثاني، فيتعلق بتسهيل شروط استقدام مهاجرين جدد بشكل جماعي. لقد تركت هجرات الروس في الثمانينيات والتسعينيات ندبة واضحة على جبين دولة إسرائيل اليهودية بسبب أن عددا كبيرا من المهاجرين كان مشكوكا في يهوديتهم. بالإضافة إلى أن هناك مئات الآلاف من الإسرائيليين الذي لم ينجزوا بعد عملية التهويد بشكل سليم، فإن إسرائيل تتطلع أيضا إلى فتح باب هجرات جماعية جديدة في المستقبل. أحد فصول التعديل الجديد يتعلق بتسهيلات كبيرة فيما يخص تهويد الأطفال أو القاصرين الذين تربوا في عائلات غير يهودية. هذا الأمر إن تم سيفتح المجال أمام استقدام نوعيات جديدة من المهاجرين الذين تربطهم علاقات معينة مع اليهودية لكنهم ليسوا يهودا حسب الشريعة الدينية المعتمدة حاليا. فمثلا، يصل عدد اليهود في العالم إلى أقل من 15 مليون شخص، منهم حوالي 6.7 مليون في إسرائيل وحوالي 8 ملايين في الخارج. [6] هذا يعني أن دولة إسرائيل، كدولة تقوم على الهجرات الاستيطانية ترى أن ينبوع المهاجرين المحتملين، أي اليهود، آخذ بالنفاد. في ظل التخوفات من عدم توفر احتياطي مهاجرين جدد، فإن لجنة عينها بينيت في العام 2018 كانت قد أعلنت بأن عدد اليهود لا يجب أن يقتصر فقط على 8 ملايين شخص بل إن هناك أكثر من 60 مليون شخص آخر تربطهم صلات مختلفة بالشعب اليهودي، [7] ولا بد لدولة إسرائيل من أن تنظر إليهم أيضا. يمكن فهم مشروع القانون الجديد في هذا السياق بحث أنه يتيح تهويد فئات واسعة من الأشخاص من داخل كتلة الـ 60 مليونا، وليس فقط من داخل من يتم اعتبارهم يهوداً أنقياء. قد ينعكس هذا الأمر على نقاشات صهيونية تتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية بداعي أن التواجد الإسرائيلي هناك قد يحوّل إسرائيل إلى دولة أبارتهايد ذات نسبة عالية جدا من العرب الفلسطينيين. في حال المصادقة على القانون، من المتوقع خلال عدة عقود استقدام ملايين من المهاجرين الجدد، الأمر الذي سيغير من الميزان الديمغرافي لصالح إسرائيل، بدون أن تضطر إلى الانسحاب من الضفة الغربية.

هذا الأمر لا يلاقي اعتراضات فقط من قبل تيارات الحريديم إنما أيضا من قبل أشخاص نافذين داخل تيارات الصهيونية الدينية مثل نير أورباخ، الذي يرفض هذا القانون رفضا قاطعا كونه سيحول إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة مهاجرين إسرائيليين تربطهم علاقات واهنة نوعا ما مع الدين اليهودي. وعليه، من المتوقع أن يؤثر هذا القانون ليس فقط على علاقة الصهيونية الدينية بالتيار الحريدي، وانما من شأنه أن يعيد الاصطفافات داخل تيار الصهيونية الدينية نفسه ما بين شقه الذي يدعي أنه ليبرالي ويمثله بينيت ووزير أديانه كهانا وبين شقه الأكثر تزمتا والذي يمثله دروكمان وسموتريتش وغيرهما من المتمسكين بتعاليم يهودية لتشريع عنصريتهم المنفلتة من عقالها خصوصا تجاه المسائل الديموغرافية.

المراجع

1. نعومي مي عامي، مسألة التهويد في إسرائيل (الكنيست، 2007). أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3lBKk6R
2. كوبي نحشوني، وزارة الداخلية تقوم بتعديل: معظم مهاجري روسيا وأوكرانيا ليسوا يهودا، يديعوت أحرونوت، 2019. أنظر الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5648100,00.html
3. نتانئيل فيشر، تحدي التهويد في إسرائيل، ورقة سياسات 103 (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2015). أنظر الرابط التالي: https://www.idi.org.il/media/3933/the_challenge_of_conversion_to_judaism.pdf
4. حنان غرينوود، نضيء الطريق لمتهودين محتملين: إسدال الستار على إصلاحات التهويد، يسرائيل هيوم، 1 كانون الأول 2021. أنظر الرابط التالي: https://www.israelhayom.co.il/judaism/judaism-news/article/5995424
5. عتارا غيرمان، مؤسسة الحاخامات العليا في هجوم على مشروع قانون التهويد، مكور ريشون، 2 كانون الأول 2021. أنظر الرابط التالي: https://www.makorrishon.co.il/news/429037/
6. في ليلة رأس السنة: كم يهودي موجود فعلياً في العالم؟، غلوبس، 2020. أنظر الرابط التالي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001343155
7. نوعا لنداو، اللجنة التي عينها بينيت: هناك 60 مليون في العالم على صلة باليهود، جزء منهم يمكن تهويده، هآرتس، 2018. أنظر الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/education/1.5949888

تظاهرة في مدينة أم الفحم للتنديد بالجرائم والعنف المجتمعي في ٢٢ تشرين الأول الماضي. (أ ف ب)

استطلاع «مؤشر حقوق الإنسان»: الحكومة الإسرائيلية الحالية ليست أكثر إصغاءً لحاجات المواطنين العرب ومَطالِبهم وليست أكثر تلبيةً لها من سابقاتها!

كتب سليم سلامة:

قال ٤٢ بالمئة من المواطنين العرب في إسرائيل (مقابل ٢٥ بالمئة من المواطنين اليهود) إن الحكومة الإسرائيلية الحالية ليست أكثر إصغاءً لاحتياجاتهم ومطالبهم وليست أكثر تلبية لهذه الاحتياجات والمطالب من سابقاتها. في المقابل، قال ٢٣ بالمئة من المواطنين العرب (مقابل ٤٦ بالمئة من المواطنين اليهود) إن هذه الحكومة أكثر إصغاء واستجابة لاحتياجاتهم ومطالبهم، بينما قال ٣٥ بالمئة منهم (و٢٨ بالمئة من اليهود) إنهم «لا يعرفون» إن كانت هذه الحكومة أكثر إصغاء واستجابة من سابقاتها أم لا؛ هذا مع العلم أن هذه الحكومة التي تسمى «حكومة التغيير» تضم وزيراً عربياً من حركة ميرتس وتستند في ائتلافها الحكومي على قائمة عربية أساسية هي «القائمة العربية الموحدة» وقد عُلّقت عليها آمال عريضة جداً ليس في مجال العمل من أجل تغيير الأجواء السياسية التي خلفتها حكومات بنيامين نتنياهو على مدى ١٢ عاماً فقط، وإنما العمل من أجل تغيير السياسات التنفيذية حيال المواطنين العرب، مشاكلهم وقضاياهم، احتياجاتهم وحقوقهم ومطالبهم.

هذه إحدى أبرز النتائج التي أظهرها الاستطلاع الثاني ضمن مشروع «مؤشر حقوق الإنسان» الذي ينفذه مركز «زولات» وخصصه هذه المرة ليكون استطلاعاً للرأي حول أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل فقط. وشمل الاستطلاع أسئلة حول قضايا مختلفة مثل تعامل كل من الشرطة، الكنيست والحكومة مع آفة العنف والجريمة التي يعاني منها المجتمع العربي في إسرائيل ومدى فاعلية هذه المؤسسات في معالجة هذه الآفة، التحريض ضد المواطنين العرب، المساواة في الحقوق بين اليهود والعرب، التعاون بين الأحزاب اليهودية والأحزاب العربية في الحكومة الجديدة وغير ذلك من المواضيع.

ترسم نتائج الاستطلاع، عموماً، صورة واضحة لكن مركبة في الوقت ذاته: فبينما تبين، من الجهة الأولى، أن ثمة فوارق كبيرة بين إجابات المشاركين العرب في الاستطلاع وإجابات المشاركين اليهود في كل ما يتعلق بالفجوات، الإهمال وانعدام المساواة التي يعاني منها المواطنون العرب، تبين من الجهة الثانية أنه بالرغم من الفوارق المذكورة في الإجابات، إلا أن نسبة لا يُستهان بها من مجمل السكان في إسرائيل، ومن بين المشاركين اليهود في الاستطلاع تحديداً، تعتقد بأن المعاملة والاهتمام اللذين يحظى بهما المواطنون العرب في إسرائيل أدنى بكثير مما يحظى به المواطنون اليهود.

وتأتي هذه النتائج لتؤكد، مرة أخرى من جديد، واقع التمييز المنظوماتيّ بحق المواطنين العرب في دولة إسرائيل وحقيقة كونها دولة ديمقراطية لليهود فقط، دون العرب. وبدلاً من مبادرة الحكومة الجديدة إلى اتخاذ خطوات عملية في السعي نحو تحقيق المساواة بين المواطنين، فإنها تواصل استخدام الوسائل التمييزية ذاتها التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية السابقة بحق المواطنين العرب، وفي مقدمتها استمرار تعامل جهاز المخابرات العامة (الشاباك) والشرطة الإسرائيلية مع المواطنين العرب باعتبارهم مشكلة أمنية، أولاً وبالأساس، مع كل ما يترتب على ذلك ويُشتق منه.

«زولات ـ للمساواة وحقوق الإنسان» (زولات ـ غَير/ آخر) هو معهد أبحاث متخصص في قضايا المساواة وحقوق الإنسان، حديث العهد نسبياً، فقد تأسس رسمياً قبل سنتين (سنة ٢٠١٩) وبدأ نشاطه الفعلي في العام ٢٠٢٠؛ تترأسه عضو الكنيست ورئيسة حزب ميرتس السابقة، زهافا غالئون. أما مشروع «مؤشر حقوق الإنسان» فيرمي إلى رسم خارطة المواقف المختلفة في الجمهور الإسرائيلي في قضايا حقوق الإنسان، تقييم هذه الحقوق حسب أهميتها في نظر المواطنين الإسرائيليين ثم تحديد الحقوق الأكثر تعرضاً للانتهاك بصورة متكررة من جانب الدولة، مؤسساتها وأذرعها الرسمية. وفي هذا (التمحور حول حقوق الإنسان بصورة أساسية) تكمن خصوصية هذا المشروع قياساً باستطلاعات ومسوحات الرأي العديدة التي تُجريها وتنشرها جهات كثيرة ومختلفة في إسرائيل.

وكان الاستطلاع الأول ضمن هذا المشروع قد أجري في شباط من العام الجاري وقدم صورة عامة عن مواقف الجمهور الإسرائيلي في كل ما يتصل بحقوق الإنسان وما تتعرض له من انتهاكات، لا سيما وأنه تزامن مع تفاقم انعكاسات جائحة كورونا والأزمة السياسية ـ الحزبية في البلاد على حقوق الإنسان ومع الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في آذار ٢٠٢١.

أما الاستطلاع الثاني، الذي تمحور حول أوضاع المواطنين العرب ونعرض لنتائجه هنا، فقد أجري في نهاية شهر تشرين الثاني الأخير وشمل عينة من ٨٥٣ مواطناً في إسرائيل، ٦٨٢ منهم من اليهود و١٧١ من العرب، يمثلون الجمهور الإسرائيلي من سن ١٨ عاماً وما فوق.

الجريمة المنظمة والمشكلات الجذرية

منذ أطلقت الحكومة الجديدة حملتها الترويجية لما وصفته بـ«الحرب الرسمية ضد الجريمة وعصاباتها المنظمة في المجتمع العربي» لا يكاد يمر أسبوع بدون بيانات رسمية مرفقة بالصور والأشرطة المصورة تصدرها الشرطة للنشر حول عمليات تقوم بها لجمع الأسلحة المنتشرة في البلدات العربية. لكن استطلاع «مؤشر حقوق الإنسان» يبين بوضوح أن ثمة استياء واسعاً في المجتمع العربي وعدم رضى في المجتمع الإسرائيلي عامة من أداء الحكومتين، الحالية والسابقة، ومن أداء الشرطة فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المتفشية فيه والتي أصبحت تشكل مشكلته الأولى والأساسية: ٧٠ بالمئة من المواطنين العرب (و٥٩ بالمئة من مجمل السكان في إسرائيل) قالوا إن أداء حكومة نتنياهو كان «سيئاً جداً» أو «سيئاً» في هذا المجال، مقابل ١٠ بالمئة فقط قالوا إن أداء تلك الحكومة كان «جيداً جداً» أو «جيداً». وكان تقييم «سيء جداً» و«سيء» رأي ٦١ بالمئة من المواطنين العرب و٥٤ بالمئة من مجمل السكان في أداء حكومة نفتالي بينيت الحالية في مكافحة الجريمة، مقابل ١٤ بالمئة من العرب و١٧ بالمئة من مجمل السكان قالوا إنه «جيد جداً» أو «جيد». أما تقييم أداء الشرطة فكان أسوأ من ذلك، إذ اعتبره «سيئاً جداً» أو «سيئاً» ٧١ بالمئة من المواطنين العرب و٦٥ بالمئة من مجمل السكان، مقابل ٩ بالمئة فقط من المواطنين العرب و١٢ بالمئة من مجمل السكان اعتبروه «جيداً جداً» أو «جيد».

في هذه النتائج الخاصة بتقييم الأداء في مكافحة الجريمة المنظمة في المجتمع العربي، من المثير الانتباه إلى أن نسبة أصحاب التقييم السيء والسيء جداً من مجمل السكان في إسرائيل لأداء حكومة نتنياهو (٥٩ بالمئة) هي أعلى من نسبة أصحاب التقييم ذاته لأداء حكومة بينيت (٥٤ بالمئة)؛ وكذلك هو حال نسبة هؤلاء بين المواطنين العرب أنفسهم، مع فارق أكبر حتى ـ ٧١ بالمئة من العرب قالوا إن أداء حكومة نتنياهو كان سيئاً جداً أو سيئاً، مقابل ٦١ بالمئة منهم قالوا الأمر ذاته عن حكومة بينيت.

لكن مشكلة الجريمة والعنف لم تنشأ من فراغ ولم تتفش في فراغ بالطبع، بل كانت ثمة مشكلات أساسية وجذرية حادة وخطيرة ساهمت، بصورة فعلية وحاسمة، في تنامي الجريمة واستفحالها وما زالت هذه المشكلات على حالها دون حل، بل هي في تفاقم مستمر. وفي صلب هذه المشكلات كلها سياسة التمييز وانعدام المساواة المنهجية تجاه المواطنين العرب في الدولة، منذ قيامها حتى اليوم. وفيما يتعلق بالمساواة، سُئل المشاركون في استطلاع «مؤشر حقوق الإنسان» الأخير ما إذا كانت «حكومة إسرائيل تمنح مواطنيها العرب المساواة في الحقوق»، فأظهرت النتائج هنا فرقاً كبيراً في الآراء بين المشاركين العرب والمشاركين اليهود. فقد قال ٦٨ بالمئة من العرب إن الحكومة لا تمنحهم المساواة في الحقوق، بينما كان هذا رأي ٢٨ بالمئة فقط من المشاركين اليهود، مقابل ٤٩ بالمئة منهم قالوا إن الحكومة تمنح المواطنين العرب هذه المساواة، فيما قال ذلك ١٢ بالمئة فقط من المشاركين العرب. ومن مجمل السكان في الدولة، اليهود والعرب، قال أكثر من ثلث المستطلعة آراؤهم (٣٦ بالمئة) إن الحكومة لا تمنح المواطنين العرب مساواة في الحقوق.

تبين نتائج الاستطلاع، أيضاً، فجوة عميقة بين آراء ومواقف المشاركين العرب والمشاركين اليهود في إجاباتهم على الأسئلة الثلاثة بشأن التحريض الذي يتعرض له المواطنون العرب في إسرائيل. ففي السؤال الأول عمّا إذا كان «هنالك تحريض واسع النطاق ضد المواطنين العرب في إسرائيل على شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي»، قال ٦٢ بالمئة من المشاركين العرب إن ثمة تحريضاً كهذا فعلاً، مقابل ٢٢ بالمئة فقط من المشاركين اليهود. في المقابل، قال ١٠ بالمئة من المشاركين العرب و٥٠ بالمئة من المشاركين العرب إنه ليس هنالك تحريض كهذا، فيما قال ٢٨ بالمئة من العرب و٢٨ بالمئة من اليهود إنهم «لا يعلمون» إن كان ثمة تحريض كهذا أم لا. وفي السؤال الثاني عمّا إذا كان «أعضاء الحكومة يقومون بالتحريض ضد المواطنين العرب بشكل متكرر»، أجاب ٥٢ بالمئة من المشاركين العرب بالإيجاب، مقابل ١٠ بالمئة فقط من المشاركين اليهود. وبينما أجاب على هذا السؤال بالسلب ١٧ بالمئة فقط من المشاركين العرب، وصلت نسبتهم بين المشاركين اليهود إلى ٦٨ بالمئة. وقال ٣٢ بالمئة من المشاركين العرب و٢٢ بالمئة من المشاركين اليهود إنهم «لا يعلمون» إن كان أعضاء الحكومة يحرضون ضد المواطنين العرب بصورة متكررة أم لا. وفي الإجابة عل السؤال الثالث من هذه المجموعة عمّا إذا كان «أعضاء المعارضة (أي: في الكنيست) يقومون بالتحريض ضد المواطنين العرب بشكل متكرر»، قال ٥٣ بالمئة من المشاركين العرب إن الأمر كذلك فعلاً، مقابل ٢٧ بالمئة فقط من المشاركين اليهود. وفيما أجاب على هذا السؤال بالنفي (نفي أن يكون أعضاء المعارضة يحرضون ضد المواطنين العرب بصورة متكررة) ١٢ بالمئة فقط من المشاركين العرب، بلغت نسبة هؤلاء ٥٠ بالمئة من المشاركين اليهود. وقال ٣٤ بالمئة من المشاركين العرب و٢٣ بالمئة من المشاركين اليهود إنهم «لا يعلمون» إن كان أعضاء المعارضة يحرضون ضد المواطنين العرب بشكل متكرر أم لا.

التعاون بين الأحزاب المشاركة في الحكومة

على خلفية الحقيقة التي سقناها في بداية هذه المقالة حول «حكومة التغيير» الحالية في إسرائيل وكونها تضم وزيراً عربياً (هو عيساوي فريج من حزب ميرتس) وتعتمد، في أغلبيتها الائتلافية، على «القائمة العربية الموحدة» التي تشكل «شريكاً أساسياً» ـ ولو من ناحية نظرية وعددية على الأقل ـ في هذا الائتلاف الحكومي الذي يضم أحزاباً من أقصى اليمين حتى أقصى «اليسار» الإسرائيلي، سُئل المشاركون في استطلاع «مؤشر حقوق الإنسان» الحالي عن مدى رضاهم من «التعاون بين الأحزاب اليهودية والعربية في الحكومة الحالية»، فقال ٤٧ بالمئة من مجمل المشاركين، اليهود والعرب، إنهم غير راضين، مقابل ٢٨ بالمئة قالوا إنهم راضون، فيما قال ٢٤ بالمئة إنه «لا رأي لهم» في الموضوع.

وحين وُزّعت الإجابات بحسب الانتماءات السياسية ـ الحزبية للمشاركين في الاستطلاع، بينت النتائج أن ٦٧ بالمئة من مؤيدي أحزاب اليمين و٣٠ بالمئة من مؤيدي أحزاب «اليسار» و٢٦ بالمئة من مؤيدي أحزاب «الوسط» غير راضين عن التعاون بين الأحزاب الشريكة في الحكومة الحالية، فيما عبرت نسب ضئيلة جداً من جميع المعسكرات السياسية عن الرضى من هذا التعاون: ١٢ بالمئة من مؤيدي أحزاب اليمين و١٣ بالمئة من مؤيدي أحزاب «اليسار» و٩ بالمئة من مؤيدي أحزاب «الوسط». أما الذين قالوا إن «لا رأي لهم» في هذا الموضوع فتوزعوا على النحو التالي: ٣٣ بالمئة من مؤيدي أحزاب «الوسط»، ٢١ بالمئة من مؤيدي أحزاب اليمين و٢١ بالمئة من مؤيدي أحزاب «اليسار».

في هذا السياق، اعتبرت رئيسة معهد «زولات»، زهافا غالئون، أنّ «الإنجاز الرئيس الذي تحقق في الحكومة الإسرائيلية الحالية هو الشراكة مع القائمة العربية الموحدة في الائتلاف، إذ لم يحصل في الماضي أن شارك حزب عربي في الائتلاف الحكومي، منذ قيام دولة إسرائيل»؛ ثم تساءلت: «لكن، كيف يُعقل أن تستمر هذه الحكومة كسابقاتها في معاملة المواطنين العرب الذين يعانون الأمرّين جراء عقود من التمييز المؤسساتي وتحريض المؤسسة بدرجة لا تقل عن ذلك وكأنهم عدو؟»! وأضافت: «من هنا مصدر التعامل مع الجريمة المنظمة في المجتمع العربي على أنها «إرهاب»؛ ومن هنا أيضاً مصدر نبأ صادم آخر تم الكشف عنه بداية هذا الشهر مفاده أن جهاز الأمن العام (الشاباك) انتزع اعترافات بالإكراه من ثلاثة شبان عرب من سكان يافا بأنهم قاموا بالاعتداء على جندي، ظاهرياً. لو أن محاميهم لم يعثر على مقاطع فيديو من مكان الحادث تُثبت أن الثلاثة وصلوا إلى هناك فقط بعد وقوع الحادثة، لكان من المرجح أن تتم إدانتهم بالاعتداء على الجندي».

وختمت غالئون قائلة إنّ «حقوق الإنسان أمرٌ لا يقبل التجزئة ولا يمكن تجزئته. إن لم تُمنح الحقوق للمواطنين العرب في إسرائيل، فحقوق اليهود ستكون عرضة للتقويض أيضاً».

أهداف جميع الخطط الحكومية الإسرائيلية لتقليل حوادث الطرق وضحاياها في الأعوام الـ١٥ الماضية لم تتحقّق!

حادث سير قرب تل أبيب. (أرشيفية)

كتب هشام نفاع:

تبنت الحكومات الإسرائيلية، في السنوات الخمس عشرة الماضية، عدة برامج في مجال مواجهة وخفض حوادث الطرق ووضعت أهدافاً طويلة المدى وقصيرة المدى لتقليل الوفيات الناجمة عن الحوادث. إلا أنها لم تحقق الأهداف الكمية المحددة في جميع الخطط المختلفة. هذا ما يكشفه بحث جديد صادر عن مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست. وهو ينوّه إلى أنه بالرغم من كون العام ٢٠٢٠ عاماً استثنائياً مقارنة بسوابقه، فإن ذلك يرجع جزئياً إلى تفشي فيروس كورونا في إسرائيل وإغلاقها لفترات متطاولة، مما كان له تداعيات على حوادث الطرق وخصائصها.

جاء البحث بناء على طلب لجنة الاقتصاد في الكنيست، قبل جلسة حول مكافحة جرائم القتل على الطرق، لهدف «وقف الزيادة في عدد الحوادث وصياغة خطة وطنية للسلامة على الطرق».. وهو يشمل بيانات حوادث الطرق للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١ في إسرائيل وفقاً لشرائح مختلفة. ويتناول بالتحليل بيانات العام ٢٠٢٠، بعد اندلاع وباء كورونا، إذ فُرضت قيود مختلفة في إسرائيل من حين لآخر للحماية من الفيروس، مثل القيود على الحركة، وتقليل العمل في الاقتصاد وغير ذلك، وكذلك التغييرات في طابع المرور والسفر برا. وهو يقول: ربما كانت لهذه القيود أيضاً آثار على بيانات إصابات حوادث الطرق في العام ٢٠٢٠.

عدد الحوادث انخفض، ولكن الحوادث المميتة ازدادت بـ ٧,٥٪

أبرز النتائج الرئيسة التي نشرتها «السلطة الوطنية للأمان على الطرق» فيما يتعلق بخصائص الإصابات في العام ٢٠٢٠ كانت كالتالي:

* أبلغت الشرطة عن ١٠٨٣٦ حادث طرق مع إصابات، بانخفاض قدره ١٤,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩.

* كان هناك انخفاض بنسبة ١٠,٣٪ في عدد الحوادث المميتة نتيجة انخفاض هذه الحوادث في الحيز بين المدن. من ناحية أخرى، كان هناك انخفاض في عدد الحوادث الخطيرة والصغيرة داخل المناطق البلدية، ولكن كانت هناك زيادة بنسبة ٧,٥٪ في عدد الحوادث المميتة.

* وقع ٧٠٪ من الحوادث على الطرق الداخلية و٣٠٪ منها على الطرق بين المدن، على غرار العام ٢٠١٩.

* في العام ٢٠٢٠، قُتل ٣٠٥ أشخاص في حوادث الطرق، مقارنة بـ ٣٥٥ قتيلا في ٢٠١٩. وسُجّل انخفاض بنسبة ١٣,٥٪ في عدد المصابين بجروح خطيرة.

* ارتفع عدد وفيات الحوادث في المناطق البلدية بنسبة ٥٪ في العام ٢٠٢٠ (١٤٢ حالة وفاة مقابل ١٣٥ في العام ٢٠١٩)، وانخفض عدد الوفيات بين العرب في العام ٢٠٢٠ بنسبة ١١,٥٪ (١٠٠ مقابل ١١٣ في العام ٢٠١٩)، وانخفض عدد وفيات اليهود بنسبة ١٤,٨٪ (١٧٣ مقابل ٢٠٣ في العام ٢٠١٩).

* ٢٩٪ من الضحايا في حوادث الطرق العام ٢٠٢٠ كانوا من العرب (فيما نسبتهم نحو خُمس السكان).

* كان هناك انخفاض في جميع الفئات العمرية، لعدد الوفيات، باستثناء كبار السن الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فأكثر، حيث لوحظت زيادة في الوفيات بنسبة ٣٪ في العام ٢٠٢٠. ويشير عدد وفيات المشاة حسب الفئة العمرية إلى أن بين السكان المسنين الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً أو أكثر، كانت هناك زيادة بنسبة ٢٧٪ في معدل الوفيات في العام ٢٠٢٠ (حيث قُتل ٣٨ من المشاة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً مقابل ٣٠ حالة وفاة في العام ٢٠١٩).

معدلات تقليل السفر وصرف الوقود في إغلاقات «كورونا»

عند تقسيم عدد الوفيات حسب نوع مستخدمي الطرق والمركبات، يمكن ملاحظة أنه في العام ٢٠٢٠ كانت هناك زيادة بنسبة ٥٪ في عدد راكبي الدراجات النارية الذين لقوا حتفهم في الحوادث، وزيادة بنسبة ٢٦٪ في عدد الوفيات في «السكوتر» والدراجات الكهربائية. في المقابل، كان هناك انخفاض ملحوظ بنسبة ٧٢٪ في عدد القتلى من راكبي الدراجات غير الكهربائية.

المعطيات مصدرها التغيير في نشاط المؤسسات التعليمية والثقافية والانخفاض في النشاط الاقتصادي. وحدثت تغييرات في وتيرة عمل وسائل النقل العام، فضلاً عن القيود المفروضة على الدخول والخروج من إسرائيل. فكانت هناك قيود على حركة السكان في الأماكن العامة وتغيرت أنماط تنقل الكثيرين بسبب الزيادة الكبيرة في عدد العاملين في المنازل. ونتيجة لذلك، تغيرت أنماط حركة المرور على الطرق الرئيسة وبين المدن، فضلاً عن انخفاض مؤشر السفر وحجم حركة المرور على الطرق.

على سبيل المثال، وفقاً لبيانات «سلطة الأمان» كان هناك انخفاض بنسبة ١٨,٣٪ في سفر جميع السيارات من نيسان إلى كانون الأول ٢٠٢٠، مقارنة بتلك الأشهر في العام ٢٠١٩. وطرأ انخفاض بنسبة ٢٠,٢٪ في سفر السيارات الخاصة وانخفاض بنسبة ٥,١٪ في سفر الشاحنات وانخفض عدد الإصابات في الحوادث خلال هذه الفترة بنسبة ١٩,٦٪ وانخفض عدد الحوادث المميتة بنسبة ٧,٤٪، وانخفض عدد الوفيات بنسبة ١١,٧٪.

يشير البحث إلى أنه ليس من المعروف في هذه المرحلة ما هو معدل السفر الذي كان بالضبط خلال فترة الإغلاق، ومدى حجمه مقارنة بالفترة المماثلة في السنوات السابقة. بيانات متوسط استهلاك الوقود في الفترات المقابلة في السنوات الخمس السابقة (٢٠١٥-٢٠١٩) كانت مرتفعة. في فترة الإغلاقات خلال الوباء كان هناك انخفاض بنسبة ١٨٪ في استهلاك البنزين و٨٪ في استهلاك الديزل، ولكن كان هناك زيادة بنسبة ٤٪ في عدد الوفيات، وانخفاض بنسبة ٤٪ في عدد المصابين بجروح خطيرة خلال هذه الفترة، بالرغم من الانخفاض الملحوظ في حركة المرور على الطرق خلال الإغلاق. علاوة على ذلك، في أيلول ٢٠٢٠، عندما تم الإغلاق الثاني في إسرائيل في ظل ارتفاع معدلات الإصابة بكورونا، لوحظ ارتفاع بنسبة ١٢,٥٪ في عدد الوفيات في الحوادث (٢٧ حالة وفاة في أيلول ٢٠٢٠ مقارنة مع ٢٤ حالة وفاة في الشهر الموازي في العام ٢٠١٩).

إسرائيل في أسفل تدريج برامج خفض ضحايا الحوادث!

تدلّ البيانات الرسمية المختلفة على أن جميع خطط الحكومة لخفض عدد ضحايا الحوادث لم تتحقق. فقد فحص تقرير «المجلس الأوروبي للسلامة على الطرق» نشاط الدول في مجال السلامة على الطرق وفقاً لمعدل النجاح في تقليل عدد الوفيات في الحوادث، في الفترة الممتدة بين ٢٠١٠-٢٠٢٠، وبحسب هذا المؤشر، تحتل إسرائيل المرتبة ٣٠ من بين ٣٢ دولة، محققة بذلك انخفاضاً بمعدل ١٨,٧٪ مقارنة بـ ٣٧٪ في أوروبا. مع أنه في العام ٢٠٠٥، تبنت الحكومة خطة وطنية متعددة السنوات للسلامة على الطرق (تقرير شاينين)، وضمن هذا تم تحديد هدف أنه في غضون عشر سنوات سيكون مستوى السلامة على الطرق في إسرائيل مشابهاً لمستوى ٢٢ دولة رائدة في هذا المجال. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تحديد هدف كمي، وهو أنه بحلول العام ٢٠١٠ عدد الوفيات في حوادث الطرق لن يتجاوز ٣٦٠ شخصاً سنوياً، وبحلول العام ٢٠١٥ يجب أن ينخفض إلى أقل من ٣٠٠ حالة وفاة.

وفي العام ٢٠١٣، وضع وزير المواصلات هدفاً جديداً، وهو أنه بحلول العام ٢٠٢٠ ستكون دولة إسرائيل واحدة من الدول الخمس الرائدة في مجال السلامة على الطرق حسب مؤشر عدد الوفيات لكل مليار كيلومتر. ولكن اعتباراً من العام ٢٠١٧، كانت إسرائيل في الموقع الخامس عشر من حيث عدد الوفيات بين دول أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

وأعلنت «سلطة الأمان على الطرق» في تشرين الثاني ٢٠١٩، عن «برنامج وطني متعدد السنوات لاحتواء حالات القتل على الطرق (من ٥٠ إلى ٣٠)»، أحد أهدافه الرئيسة هو تقليل عدد الوفيات في الحوادث في إسرائيل بنسبة ٥٠٪ بين الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٣٠.

وفي ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٠، قدمت وزيرة المواصلات خطة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء مع فريق من المديرين العامين في الوزارات برئاسة مكتب رئيس الحكومة ووزارة المواصلات لوضع خطة العمل الوطني للسلامة على الطرق خلال ١٢٠ يوماً وعرضه على الحكومة. في نفس الوقت توجهت الوزارة إلى وزارة المالية للمطالبة بتخصيص الميزانية المطلوبة لتنفيذ توصيات هيئة الموظفين المزمع إنشائها.

في آذار ٢٠٢١، تم الانتهاء من صياغة الخطة متعددة السنوات وتم وضعها على طاولة سكرتاريا الحكومة. وبعد تشكيل الحكومة الأخيرة، السادسة والثلاثين، تم تقديم النقاط الرئيسة للخطة إلى وزيرة المواصلات الجديدة، لكن الخطة لم تعرض على كامل هيئة الحكومة بعد. وذكرت وزارة المواصلات أن الفحص الشامل لجميع أقسام الخطة ضروري للاندماج في خطط الوزارة طويلة المدى. فالميزانية الحالية تتضمن عناصر من الخطة، ولكن ليس الخطة ككل. وتشمل هذه العناصر إعطاء الأولوية لمعالجة مراكز المخاطر، وإعداد ميزانية للمواصلات العامة، وتعزيز السلامة على الطرق في المجتمع العربي، وعناصر إضافية اخرى.

الشرطة تلقّت الميزانيات لكنها قصّرت في الإنفاذ لدى المواطنين العرب!

لاحظ البحث أنه على الرغم من تخصيص العديد من الميزانيات في السنوات الأخيرة للسلامة على الطرق، فقد عادت إلى الظهور في مناسبات مختلفة قضية نقص الميزانية المخصصة تحديداً لتنفيذ مشاريع مختلفة. وتمت الإشارة لذلك خلال المناقشات في اللجنة الفرعية للسلامة على الطرق التابعة للجنة الاقتصاد في الكنيست، وفي ردود مختلف الوزارات الحكومية التي قدمتها لمركز المعلومات والأبحاث في الكنيست. تم التأكيد على هذه المسألة بشكل أكبر في السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠، حيث لم تتم المصادقة على ميزانية الدولة ولم يتم تحويل الميزانيات المطلوبة لمختلف المشاريع، ولا سيما لإصلاحات البنية التحتية في المناطق البلدية وبين المدن، مما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع. على سبيل المثال، البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة المواصلات فيما يتعلق بمعالجة مراكز المخاطر التي وقعت فيها العديد من الحوادث، وفيما يتعلق بالترويج لخطة بناء مواقف سيارات للراحة ووقف للمركبات الثقيلة.

كما برزت قضية نقص الميزانية في سياق مشروع «حراس الطريق» التابع لسلطة الأمان، حيث قيل إن هناك حاجة إلى زيادة في الميزانية لزيادة الإنفاذ على أساس التقارير الواردة من متطوعي المشروع. وفي هذا السياق، قال البحث منتقداً، تجدر الإشارة إلى أن شرطة المرور أفادت بأنها لم تواجه حواجز أو صعوبات في تحويل الميزانيات إلى مشاريع قسم المرور في العام ٢٠٢٠. ومع ذلك، تظهر البيانات التي تم الحصول عليها من الشرطة أنه في العامين الماضيين كان هناك انخفاض في نشاط الإنفاذ. كما أن عدد مراكز الشرطة التي تم إنشاؤها في تجمعات المجتمع العربي كان ضئيلاً بالنسبة إلى عدد المحطات المخطط لها.

ويضيف البحث: لم تقدم العديد من الهيئات الرسمية تقارير منتظمة إلى لجنة الشؤون الاقتصادية فيما يتعلق بتنفيذ خطط العمل ذات الصلة بقضية حوادث الطرق الواقعة تحت مسؤوليتها. كما أن الجهات المختلفة لم تقدم تقارير دورية عن تنفيذ أقسام القرارات الحكومية المنوطة بها. سلطة الأمان تراقب تنفيذ خطط العمل في بعض المجالات، ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه آلية مراقبة مستمرة وتشمل تنفيذ التوصيات والمبادئ التوجيهية وخطط العمل في مجال السلامة على الطرق. وأخيراً، ذكر مركز البحوث والمعلومات في الكنيست أنه بعد تحويل الميزانيات إلى السلطات المختلفة، لم تكن هناك رقابة على طريقة استخدام الميزانية من قبل سلطات المرور ولا على إجراء التعديلات الفعلية المرتبطة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية